

Distr.: General
29 October 2009

جمعية الدول الأطراف

ARABIC
Original: English

الدورة الثامنة

لاهاي

٢٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

تقرير المحكمة عن الآثار المترتبة على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام*

ألف - مقدمة

- ١- أشارت لجنة الميزانية والمالية^(١) (تُسمى فيما يلي "اللجنة") في دورتها الحادية عشرة، إلى توصية مكتب مراجعة الحسابات الوطنية بالمملكة المتحدة^(٢) القائلة بأنه ينبغي أن تقرر المحكمة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام^(٣) (تُسمى فيما يلي "المعايير المحاسبية الدولية") وأن تضع استراتيجية من أجل تنفيذها.
- ٢- وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٠٩، ذكرت المحكمة أنها قد اتخذت قراراً باعتماد المعايير المحاسبية الدولية وفقاً لتوصيات المراجعين الخارجيين للحسابات وتمشياً مع القرار الذي كانت قد اتخذته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، التابعة للأمم المتحدة، باعتماد هذه المعايير.^(٤) ولذلك كانت

* صدرت سابقاً بوصفها الوثيقة ICC-ASP/8/CBF.2/1.

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/7/20)، المجلد الثاني-باء-٢، الفقرة ١٧.

(٢) مراجعة حسابات البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠٠٨، التوصية ٨.

(٣) هذه المعايير هي مجموعة من معايير الإبلاغ المالي العالمية الرفيعة المستوى الموضوعة لكي تطبقها كيانات القطاع العام، أعدها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو هيئة مستقلة لوضع المعايير ضمن الاتحاد الدولي للمحاسبين. وتهدف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى تحسين جودة الإبلاغ المالي ذي الأغراض العامة من جانب كيانات القطاع العام، بما يؤدي إلى إجراء عمليات تقييم - تركز على معلومات أفضل - للقرارات المتعلقة بتخصيص الموارد، مما يزيد من الشفافية والمساءلة.

(٤) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/7/20)، المجلد الثاني-ألف، الفقرة ٦٦.

المحكمة تلتزم بموافقة جمعية الدول الأطراف (تُسمى فيما يلي "الجمعية") من أجل تنفيذ هذه المعايير المحاسبية الدولية.^(٥)

٣- وأوصت لجنة الميزانية والمالية، في دورتها الحادية عشرة، بأن تقرر الجمعية أن تعمل المحكمة على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في الأجل المتوسط. وأوصت اللجنة كذلك بأن تقدم المحكمة إلى الجمعية في دورتها الثامنة تقريراً، عن طريق اللجنة، عن خطة المشروع والخطوات القادمة في اتجاه تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك الآثار المالية المترتبة على ذلك وما يلزم إدخاله من تعديلات على النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.^(٦)

٤- ووفقاً لطلبات اللجنة الواردة أعلاه، يقدم هذا التقرير توجيهاً عاماً بشأن الآثار المترتبة على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المحكمة، مشفوعاً بخطة تفصيلية للمشروع.

باء- الآثار المترتبة على التنفيذ

٥- يمكن إعداد البيانات المالية على الأساس النقدي للمحاسبة أو على الأساس الاكثواري. و يتصل أهم فارق بين هذين النظامين المحاسبين بالوقت الذي تُسجل عنده المعاملات. ففي ظل النظام المحاسبي النقدي، لا تُسجل الإيرادات إلا عند تلقيها فعلاً، بينما يقضي النظام الاكثواري بتسجيل الإيرادات عند اكتسابها حتى وإن كان لا يجري تلقيها إلا في تاريخ ما في المستقبل. وبالمثل، لا تُسجل المصروفات في ظل النظام النقدي إلا عند دفعها فعلاً. وعلى العكس من ذلك، ففي حالة النظام الاكثواري تُسجل المصروفات عند تكبدها حتى وإن كانت لن تُدفع فعلاً إلا في تاريخ ما في المستقبل. وسيطلب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المحكمة إجراء تغيير من النظام المحاسبي النقدي إلى المحاسبة الاكثوارية الكاملة.

٦- وعلى وجه الإجمال، فإن تأثير تنفيذ هذه المعايير المحاسبية الدولية على المحكمة يندرج ضمن خمس فئات: التأثير على المحاسبة والإبلاغ المالي؛ والتأثير على الميزنة؛ والتأثير على نظم تكنولوجيا المعلومات؛ والتأثير المالي؛ والتأثير على النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.^(٧)

التأثير على المحاسبة والإبلاغ المالي

٧- المصروفات التي تُسجل حالياً في الفترة التي تُدفع فيها ستُسجل في الفترة التي يجري تكبدها فيها، في حين أن الإيرادات التي تُسجل حالياً في الفترة التي يجري تلقيها فيها ستُسجل في الفترة التي يجري اكتسابها فيها.

٨- وسيتعين أن تُسجل في البيانات المالية بالكامل الخصوم الناشئة عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين مثل الإجازة السنوية، واستحقاقات العطلة، ومنح الإعادة إلى الوطن أو الالتزامات المتعلقة بانتهاء الخدمة.

^(٥) المرجع نفسه، المجلد الثاني-ألف، الفقرة ٦٨.

^(٦) المرجع نفسه، المجلد الثاني-باء-٢، الفقرة ١٨.

^(٧) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الأولى، نيويورك، ٣-١٠

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، رقم المبيعات E.03.V.2 والتصويب)، الجزء ثانياً-دال. النظام

المالي والقواعد المالية للمحكمة (بالصيغة المعدلة بالقرار ICC-ASP/4/Res.10).

ومن شأن معاملة هذه الخصوم على أساس النظام الاكتواري أن تمكن من تخصيص مصروفات المحكمة تخصيصاً يتسم بالشفافية على مر الوقت.

٩- وسيكون من المطلوب أن تُقيد في البيانات المالية الأصول الرأسمالية مثل المركبات والأثاث والمعدات وكذلك استهلاك هذه الأصول. وستؤدي مصروفات استهلاك الأصول الرأسمالية إلى نشر تكلفة شراء الأصل المعني على امتداد فترة حياته المفيدة طوال عدة سنوات، بدلاً من قيد كامل التكلفة كبند من بنود المصروفات في سنة الشراء.

التأثير على الميزنة

١٠- ستتطلب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إعداد بيان كامل عن أداء الميزانية والتوفيق بين المصروفات الاكتوارية في الإبلاغ المالي والميزانية. وقد يؤثر ذلك على أساس الميزنة. وسيتعين مراجعة عملية إعداد الميزانية إما لاعتماد الميزنة الاكتوارية بالكامل أو لمواصلة العمل بالممارسات الحالية المتعلقة بالميزانية ولكن مع التوفيق بين المصروفات الفعلية في الإبلاغ المالي والميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتعين على المحكمة القيام بإعداد ميزانيتين، أي ميزانية رأسمالية من أجل الأصول الثابتة وميزانية تشغيل من أجل العمليات العادية.

التأثير على نظم تكنولوجيا المعلومات

١١- سيلزم إجراء تغييرات في نظم تكنولوجيا المعلومات لكي يمكن أن تدعم المتطلبات المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويمكن بصورة خاصة توقع أن يلزم إجراء عمليات تطوير في تكنولوجيا المعلومات لتلبية المتطلبات المتعلقة بالاعتراف بالأصول الرأسمالية واستهلاكها وبقيد المصروفات في الفترة التي يجري فيها تكبدها.

التأثير المالي

١٢- ذكرت المحكمة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٠٩، أن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيتطلب القيام باستثمارات كبيرة في السنوات القادمة من حيث الموظفين، ونظم المعلومات، وإدارة المشاريع، والاتصالات، والتدريب والاختبار.^(٨)

١٣- فتنفيذ هذه المعايير المحاسبية الدولية يتطلب موارد تلزم للدعم المباشر لتطبيق هذه المعايير في المحكمة، كما يتطلب مبلغاً أصغر بكثير يلزم بصورة رئيسية للسفر من أجل المشاركة كمنظمة مراقبة في الاجتماعات الجارية التي تعقدها الأمم المتحدة فيما يتصل بتنفيذ هذه المعايير. وستكون المشاركة في الاجتماعات التي تُعقد مرتين في العام تجربة تعلمٌ بالغة القيمة بالنسبة إلى المحكمة من حيث تجنب المزالق التي واجهها من سبقوها في اعتماد هذه المعايير المحاسبية الدولية ومن حيث المشاركة في المناقشة الجارية بشأن المسائل التقنية وحل هذه المسائل.

١٤- والموارد المطلوبة للدعم المباشر لتنفيذ هذه المعايير المحاسبية سيُشمل القيام باستثمارات في مجالات تدريب الموظفين، والدعم من جانب خبراء استشاريين لحسم المسائل المحاسبية والتغييرات في الممارسات المحاسبية، وتكاليف

^(٨) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، ١٤ -

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/7/20)، المجلد الثاني-ألف، الفقرة ٦٧.

الموظفين المرتبطة بتكليف قائد مشروع يعمل على أساس التفريغ وبالدمع الذي يبدأ في منتصف عام ٢٠١٠، ووضع دليل محاسبي تفصيلي، وتحليل ومراجعة النظام المالي والقواعد المالية، والنفقات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات المطلوبة لعمليات تحديث البرمجيات، والتراخيص، والتدريب.

١٥- وتتمتع المحكمة بميزة امتلاك نظام معلومات متكامل حديث (ساب)، الذي يشمل بالفعل بعض المتطلبات الرئيسية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مثل وجود وحدة للأصول الثابتة ووحدة للجرد. بيد أنه توجد تكاليف ترتبط بعملية تكيف هذه الوحدات تبعاً لاحتياجات المحكمة بغية استخدامها في تنفيذ هذه المعايير. وسيكون من المطلوب أيضاً بذل جهود من أجل التعديل النظامي لبنية البيانات المالية، والرسوم البيانية للحسابات، والحفاظ على ميزان المراجعة واختباره، وتنقيح إجراءات قيد النفقات في وحدات البرنامج الحاسوبي.

التأثير على النظام المالي والقواعد المالية

١٦- من المتوقع أن يؤدي اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى أن يكون من المطلوب إجراء تغييرات في النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. وسيجري إعادة النظر في التنقيحات التفصيلية للنظام المالي والقواعد المالية مع خبراء استشاريين ذوي خبرة في هذه المعايير المحاسبية عند الموافقة على التمويل اللازم. ثم ستعرض هذه التنقيحات على الجمعية عن طريق اللجنة من أجل الموافقة عليها. وقد أقرت فرقة العمل الحالية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عملية إعادة نظر أولية وستشير إلى التغييرات المقترحة التالية:

(أ) البند ٤ من النظام المالي.^(٩) مع بيان النفقات على أساس الصرف وليس على أساس الالتزام القانوني، فإن اعتمادات الميزانية العادية التي لم تُنفق بالكامل بحلول نهاية العام يمكن النظر إليها على أنها تعود إلى المانحين في شكل فائض، حتى لو كان قد تم الالتزام بالأموال بصورة قانونية. ومن أجل عدم تعطيل أو إلغاء العمل الجاري، يتعين ترحيل مبالغ كافية من الميزانية العادية من عام إلى العام التالي بخصوص الأنشطة التي بدأت ولكنها لم تكتمل. بيد أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تسمح بقيود المصروفات في الإبلاغ المالي بطريقة مختلفة عن الطريقة القائمة على أساس اعتمادات الميزانية. ولذلك، فإنه يوصى ببقاء هذا البند من النظام المالي كما هو دون تغيير وأن يجري في البيانات المالية التوفيق بين الميزنة والإبلاغ المالي، على النحو الذي يسمح به المعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.^(١٠)

(٩) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الأولى، نيويورك، ٣-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، رقم المبيعات E.03.V.2 والتصويب)، الجزء ثانياً-دال. النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة (بالصيغة المعدلة بالقرار ICC-ASP/4/Res.10).

(١٠) مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. المعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويتطلب المعيار ٢٤ إجراء مقارنة بين المبالغ المقيدة في الميزانية والمبالغ الفعلية الناشئة عن تنفيذ الميزانية والتي يتعين إدراجها في البيانات المالية للكيانات التي يتعين عليها أو تختار هي جعل ميزانيتها الموافق عليها متاحة للجمهور والتي تكون لهذا السبب مسؤولة عنها مسؤولية عامة.

- (ب) البند ١٠، المادة ١١٠-٢٠ (ب)^(١١) سيُعدّل لكي يُؤخذ في الحسبان أن الأصول الثابتة ستصبح جزءاً من البيانات المالية الرسمية ومن ثم سيقوم المراجعون الخارجيون للحسابات بمراجعتها.
- (ج) البند ١١، المادة ١١١-٢ (أ) (٤') سيُعدّل لكي يعكس حقيقة أن النفقات ستشمل المدفوعات والمصروفات الأخرى والنفقات المستحقة. وستُحذف من هذه الفقرة الالتزامات غير المصفاة بالنظر إلى التوقف عن اعتبارها نفقات بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- (د) البند ١١، المادة ١١١-٨ (ب) (١').^(١٣) ستصبح أسماء البيانات المالية ذات الصلة كما يلي:
'١٤' "بيان الأداء المالي"؛ و(٢') "بيان الوضع المالي"؛ و(٣') "بيان التدفق النقدي"؛ وسيضاف بيان جديد بعنوان "بيان التغييرات في صافي الأصول/رأس المال".

جيم- خطة المشروع

- ١٧- خلص فريق المشروع بالحكمة إلى أن الانتقال إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيتطلب قدراً كبيراً من التخطيط وإعادة النظر في عمليات المحاسبة، إلى جانب صياغة السياسات والتوجيه الإجرائي. وستتطلب هذه التغييرات عملية تكيف كبيرة للبرنامج الحاسوبي القائم الخاص بنظام المعلومات المتكامل (ساب) تبعاً لاحتياجات المحكمة وعملية تكيف مماثلة جديدة للوحدتين غير المستخدمتين حالياً المتعلقةتين بالأصول الثابتة والمخزون. وتشمل بعض التغييرات ما يلي: ستتطلب البرمجيات القائمة عملية تكيف بغية التمكين من قيد المصروفات على أساس تسليم السلع والخدمات. فالبرنامج الحاسوبي الحالي قد هبئ بحيث يقيد المصروفات عند صدور أمر شراء داخلي وليس عند تسليم السلع المعنية. وسكون من المطلوب إجراء عملية تكيف للبرنامج الحاسوبي الجديد تبعاً للاحتياجات فيما يتعلق بوحدي الأصول الثابتة والجرد في البرنامج الحاسوبي القائم (ساب). وستتطلب هذا الجهد التكميلي وقتاً يُعتد به من خبير استشاري للقيام على وجه الدقة بوضع مخطط للعمليات، ودمج العمليات الدقيقة في هيئة البرنامج الحاسوبي، ثم اختبار البرنامج وقبوله نهائياً.
- ١٨- وكما أوصت بذلك لجنة الميزانية والمالية في دورتها الحادية عشرة،^(١٤) تعتزم المحكمة التحرك بشكل مطرد وليس سريعاً في اتجاه تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيتم ذلك بالحكمة من الاستفادة من الدروس المستخلصة أثناء تنفيذ هذه المعايير من جانب منظمات دولية أخرى، ومن إعداد نظام المعلومات المتكامل (ساب) لدى المحكمة للتغيير المنتظر في المعايير المحاسبية.

^(١١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الأولى، نيويورك، ٣-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، رقم المبيعات E.03.V.2 والتصويب)، الجزء ثانياً-دال. النظام المالي والقواعد المالية (بالصيغة المعدلة بالقرار ICC-ASP/4/Res.10).

^(١٢) المرجع نفسه.

^(١٣) المرجع نفسه.

^(١٤) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/7/20)، المجلد الثاني-باء-٢، الفقرة

١٩- ويبين الجدول ١ الجدول الزمني المخطط له للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إذا أمكن الموافقة على التمويل اعتباراً من سنة الميزانية ٢٠١٠ من أجل البدء في هذا المجهود.

الجدول ١: الجدول الزمني للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

| ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ | ٢٠١١ | ٢٠١٠ | ٢٠٠٩ | المهمة |
|------|------|------|------|------|------|---|
| | | | | | | إنشاء فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. |
| | | | | | | إعداد خطة المشروع. |
| | | | | | | تنظيم تدريب على هذه المعايير من أجل الجهات الرئيسية المشاركة في تطبيقها (الميزانية والمالية، المشتريات، المراجعة الداخلية للحسابات، تكنولوجيا المعلومات). |
| | | | | | | إعداد تقديرات الميزانية فيما يتعلق بإطلاق المشروع في عام ٢٠١٠. |
| | | | | | | قيام فرقة العمل المعنية بهذه المعايير بالتخطيط لجميع التغييرات في عمليات المحاسبة من أجل مراجعتها في وقت لاحق مع خبراء استشاريين أصحاب خبرة في هذه المعايير ثم تنفيذها من جانب الخبراء الاستشاريين المعيّنين بنظام المعلومات المتكامل (ساب). |
| | | | | | | قيام خبراء استشاريين أصحاب خبرة في هذه المعايير بمراجعة وتنقيح مخططات العمليات وبالمساعدة في إعداد الدليل المحاسبي. ويشمل العمل المضطلع به إجراء تحليل تفصيلي لتأثير هذه المعايير على المحكمة. |
| | | | | | | إعداد بيانات مالية "صورية" بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. |
| | | | | | | قيام خبراء استشاريين أصحاب خبرة في هذه المعايير وفي نظام المعلومات المتكامل (ساب) بتكييف وحدتي البرنامج الحاسوبي المتعلقتين بالأصول الثابتة والمخزون تبعاً لاحتياجات المحكمة، بالتعاون مع موظفي المشتريات وتكنولوجيا المعلومات والمحاسبة. |
| | | | | | | قيام خبراء استشاريين ماليين بمراجعة المحاسبة المتعلقة باستحقاقات الموظفين لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية. |
| | | | | | | قيام الخبراء الاستشاريين أصحاب الخبرة في هذه المعايير وفي نظام المعلومات المتكامل (ساب)، بالتعاون مع موظفي المشتريات وتكنولوجيا المعلومات والمحاسبة، بتكييف وحدتي البرنامج الحاسوبي القائمتين المتعلقتين بالمشتريات والمحاسبة تبعاً لاحتياجات المحكمة بغية دمج نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل. |
| | | | | | | حضور اجتماعات هيئات الأمم المتحدة المنفذة لهذه المعايير بغية البقاء على اطلاع على الدروس المستفادة. |
| | | | | | | إعداد خطة تنفيذ تفصيلية بشأن الأصول الرأسمالية والمخزون. |

| | | | | | |
|--|--|--|--|--|---|
| | | | | | تناول آثار تنفيذ هذه المعايير على الميزانية بحيث تشمل هذه الآثار الميزانية الرأسمالية وقضايا الميزانية التشغيلية والحاجة إما إلى استخدام أساس مشترك للمحاسبة بين الميزانية والبيانات المالية أو إلى التوفيق بينهما. |
| | | | | | وضع التغييرات المطلوبة في النظام المالي والقواعد المالية في صيغتها النهائية وتقديمها إلى اللجنة في دورتها التي تُعقد في نيسان/أبريل من أجل الموافقة عليها. |
| | | | | | البدء في التنفيذ باتباع نهج مرحلي عن طريق البدء في المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل فيما يتعلق بمشتريات السلع والخدمات. |
| | | | | | القيام على نحو كامل بوضع واختبار وتقييم العمليات والسياسات وأدلة التطبيق الجديدة وغيرها من أشكال التوجيه الإجرائي الجديدة. |
| | | | | | مراجعة الإجراءات الجديدة النهائية المتعلقة بالميزانية والبت فيها: إما المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل أو الاستمرار على أساس استحقاق معدّل (شبه نقدي). |
| | | | | | تنفيذ السياسات والإجراءات المحاسبية الجديدة بما يشمل تضمين البيانات المالية كلاً من الأصول الثابتة، واستهلاك الأصول، والمخزون، واستحقاقات الإجازات، واستحقاقات ما بعد الخدمة. |
| | | | | | تنفيذ الإجراءات الجديدة المتعلقة بالميزانية والمقررة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. |
| | | | | | التطبيق الحي لجميع جوانب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. |
| | | | | | إعداد بيانات مالية للسنة المالية ٢٠١٤ تمثل لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. |

دال - الميزانية

٢٠ - تُقدّم في الجدول ٢ أدناه تقديرات الميزانية المتعلقة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المحكمة على مدى السنوات الخمس القادمة. وهذا يُضاف إلى الفترة المقدرة بـ ٣٠ شهر عمل من وقت موظفي المحكمة التي سيلازم استيعابها خلال هذه الفترة نفسها.

الجدول ٢: تقديرات الميزانية المتعلقة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

| سنة الإنفاق المتوقع | | | | | المبلغ (بال يورو) | البند |
|----------------------|------|---------|---------|--------|----------------------|--|
| ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ | ٢٠١١ | ٢٠١٠ | | |
| الموارد من الموظفين: | | | | | | |
| | | ٥٠.٠٠٠ | ٥٠.٠٠٠ | ٥٠.٠٠٠ | ١٥٠.٠٠٠ | الخبراء الماليون في شؤون هذه المعايير. |
| | | ١٥٠.٠٠٠ | ١٥٠.٠٠٠ | | ٣٠٠.٠٠٠ | الخبراء الاستشاريون ذوو الخبرة في نظام المعلومات المتكامل (ساب) تكيف هذا النظام تبعاً لاحتياجات المحكمة. |

| | | | | | | |
|----------|---------|---------|---------|---------|-----------|---|
| | | ٢٢٥ ٠٠٠ | ٢٠٠ ٠٠٠ | ١٤٠ ٠٠٠ | ٥٦٥ ٠٠٠ | تعديلات على التقارير القائمة |
| | | ٤٣ ٣٣٣ | ٤٣ ٣٣٣ | ٤٣ ٣٣٣ | ١٣٠ ٠٠٠ | تغييرات على نظام تتبع مسار نفقات المشاريع الرأسمالية والإبلاغ عنها. |
| ٥٣ ٨٣٥ | ١٠٧ ٦٦٧ | ١٠٧ ٦٦٧ | ١٠٧ ٦٦٧ | ١٠٧ ٦٦٧ | ٤٨٤ ٥٠٢ | قائد مشروع برتبة ف-٣ (٤-٥ سنوات) |
| | ٦٦ ٨٠٠ | ٦٦ ٨٠٠ | ٦٦ ٨٠٠ | ٣٣ ٤٠٠ | ٢٣٣ ٨٠٠ | مساعد للمشروع خ ع- ر (خدمات عامة - رتب أخرى) (٣،٥ سنوات). |
| التدريب: | | | | | | |
| | | ٢٥ ٠٠٠ | ٢٥ ٠٠٠ | ٢٥ ٠٠٠ | ٧٥ ٠٠٠ | المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام المعلومات المتكامل (ساب). |
| السفر: | | | | | | |
| | | ١٠ ٠٠٠ | ١٠ ٠٠٠ | ١٠ ٠٠٠ | ٣٠ ٠٠٠ | شبكات سيب وساب (برنامج المعلومات المتكامل). |
| ٥٣ ٨٣٥ | ١٧٤ ٤٦٧ | ٦٧٧ ٨٠٠ | ٦٥٢ ٨٠٠ | ٤٠٩ ٤٠٠ | ١ ٩٦٨ ٣٠٢ | المجموع التقديري للبنود (باليور). |

هاء- الاستنتاجات

٢١- اتخذت المحكمة قرار اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفقاً لتوصيات المراجعين الخارجيين للحسابات^(١٥) ووفقاً لما أوصت به لجنة الميزانية والمالية في دورتها الحادية عشرة.^(١٦) ووفقاً لهذه التوصيات، وضعت المحكمة خطة مشروع واستراتيجية لتنفيذ هذه المعايير في الأجل المتوسط، مما يتيح إيجاد نظرة عامة على الآثار المحتملة والتعديلات التي ينبغي إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

٢٢- ويجري إعداد البيانات المالية للمحكمة وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وكما ذكر المراجعون الخارجيون للحسابات،^(١٧) فإنه متى اعتمدت منظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لن تصبح المعايير الحالية تمثل إطاراً محاسبياً يظل بالاستناد إليه من الملائم للمنظمات الدولية أن تقوم بالإبلاغ عن نتائجها المالية، أو يكون من الملائم بالاستناد إليه أن يعبر المراجعون الخارجيون للحسابات عن رأيهم. وفضلاً عن ذلك، تسلم المحكمة بأن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيحسن جودة ما تقوم به من إبلاغ مالي، مما سيؤدي إلى وضع تقييمات أفضل من حيث المعلومات للقرارات المتعلقة بتخصيص الموارد، مما يزيد من الشفافية والمساءلة.

--- 0 ---

^(١٥) المرجع نفسه، الفقرة ١٧.

^(١٦) المرجع نفسه، الفقرة ١٨.

^(١٧) مراجعة حسابات البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠٠٨، الفقرة ٥٢.